جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

مذكرة خارجية رقم (١٥٢٤)

البطالة فى مصـــــــــــــــر

دراسة تحليليـــــــــة

أعـــداد

د٠ شنوده سمعان شنـــــوده

مايو ١٩٩١

البطالـــة فى مصر: دراســة تحليليـــــة

المبحث الأول : أضواء على حقيقة أوضاع البطالة فى مصر

المبحث الثانى : بعض العوامل التى تزيد من حدة المشكلة

المبحث الثالث : الآثار الاقتصادية والاجتماعية والأمنية للبطالة

المبحث الرابع : نحو استراتيجية مقترحة للتقليل من هذه المشكلة :

١ـ الحد من الزيادة السكانية .

٢ـ اعادة هيكلة العمالة فى بعض القطاعات .

٣ـ الاهتمام بالتدريب " التحويلى"

٤ـ حسم مسألة " التعليم والبطالة المتعلمة الزائدة" .

٥ـ اتباع التكنولوجيات الملائمة فى بعض الأنشطة القطاعية .

٦ـ رسم اطار واضح لتشغيل العمالة المصرية بالخارج فى ضوء التقارب العربى .

استهـــلال

من منطلق اهتمام الدولة والقيادة السياسية ، وكذا عدد كبير من الشباب ، بقضيـــة البطالة فى مصر ، وتواجد بعض المتغيرات على الساحة العربية، (سواء من توافق عربـــى، أو من قيام مجلس التعاون العربى) ، فان الدراسة الحالية والمعنونة " البطالة فى مصر: دراســـة تحليلية" تلقى الأضواء على حقيقة أوضاع البطالة فى مصر فى المبحث الأول ، وتشير الى بعـــض العوامل التى تزيد من حدة المشكلة فى المبحث الثانـى . وتعرض الدراسة ـ فى المبحـــث الثالث ـ الآثار الاقتصادية والاجتماعية والأمنية للبطالة . أما المبحث الرابع فهو يسلط الأضـــواء على محاور استراتيجية مقترحة للتقليل من حدة المشكلة . من هذه المحاور الحد من الزيـــادة السكانية ، واعادة هيكلة العمالة المصريه فى بعض القطاعات ، والاهتمام بالتدريب خاصة التحويلى، وحسم علاقة التعليم بالبطالة الفائضة ، واتباع التكنولوجيات الملائمه فى ضوء تزايد مشكلة البطالة ، ورسم الاطار الواضح لتشغيل العمالة المصرية بالخارج فى ضوء التقارب العربى.

وتجدر الاشارة الى أن الباحث الحالى قد سبق وأن عالج مسألة العمالة المصريـــة بالخارج ، وذلك فى النصف الأول من الثمانينات ، فى دراستين ، الأولى معنونة " الهجـــرة الدولية وضرورة تنظيم تدفق العمل والأموال والسلع لصالح الاقتصاد القومى: مصر كمثال"، وعُرِضَتْ فى سيمنار معهد التخطيط القومى فى عام ١٩٨٣، أما الدراسة الثانيه فموضوعها " العمالة المصريـة بالخارج" ، انتهى منها أيضا فى عام ١٩٨٣. وقد تضمنت الدراسة الأخيرة ـ فيما تضمنتـــه ـ سوق العماله فى مصر (بالفصل الرابع) ، وكذا مستقبل حركة العمالة المصرية ، والنتائج المحتملة للعودة النهائية للعماله المصرية ، وذلك فى نهاية الدراسة المشار اليها حالا . وهكذا نجـــد أن الدراسات الثلاثة مكملة بعضها البعض . وهذا مالزم الاشارة اليه.

المبحث الاول : أضواء على حقيقة أوضاع البطالة في مصر

(١) سكان مصر :

بلغ عدد سكان مصر ، وفق تعداد عام ١٩٨٦ ، مايقرب من ٤٨ر٢ مليون نسمة ، يتوزعون جغرافيا بين الحضر (٢١ر٢ مليون نسمه) ، والريف (٢٧ مليون نسمة) .

وبالنسبة لتوزيعهم وفق نوع الجنس ، فنجد أنه من بين مجموع السكان (البالغ ٤٨ر٢ مليون نسمة) ، هناك ذكور يبلغ عددهم ٢٤ر٧ مليون ذكرا (منهم ١٠ر٩ مليون ذكر يقطنون الحضر ، بينما ١٣ر٨ مليونا يقطنون الريف) ، بينما هناك اناث يبلغ عددهن ٢٣ر٥ أنثى(منهن ١٠ر٣ مليون أنثى تقطن الحضر ، بينما ١٣ر٢ مليونا تقطن الريف) .

واذا أردنا معرفة عدد سكان مصر ، فى كل من الحضر والريف ، موزعين بين الذكور والاناث ، فنجد أنه من بين مجموع السكان (البالغ عددهم ٤٨ر٢ مليون نسمة) ، هناك ٢١ر٢ مليون نسمة فى الحضر(منهم ١٠ر٩ مليون ذكراً و١٠ر٣ مليون أنثى) ، بينما هناك ٢٧ مليون نسمة فى الريف (منهم ١٣ر٨ مليون ذكرا ، و٢٣ر٢ مليون أنثى) - ويجد القارىء هذه الأرقام فى الجدول التالى رقم (١) .

جدول رقم (١)

سكان مصر
موزعين بين الحضر والريف
ووفق نوع الجنس (بالمليون نسمة)
وفق تعداد عام ١٩٨٦

بيان	المجموع	الحضر	الريف
المجموع الكلى	٤٨ر٢	٢١ر٢	٢٧ر٠
ذكور	٢٤ر٧	١٠ر٩	١٣ر٨
اناث	٢٣ر٥	١٠ر٣	١٣ر٢

المصدر: الجدول من اعداد الباحث الحالى ، والبيانات من

CAPMAS, Census of Population..., 1986, April 1987 mentioned in Farrag, A.M.; The Labour Market and Unemployment, The Case of Egypt, L'E.C., Jan.-April 1989, P.6.

واذا أردنا الوقوف على توزيع السكان وفق أعمارهم ، فنجد أن نسبة من تقل أعمارهم عن ٦ سنوات ١٩٪ ، بينما نسبة من هم فى الفئة من ٦ سنوات الى أقل من ١٢ سنة فتبلغ ١٥٪٠ (وهكذا فان نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن ١٢ سنة فتبلغ ٣٤٪) ٠ أما عن نسبة أولئك من السكان فى الفئة العمرية من ١٢ سنة الى أقل من ٦٥ سنه فتبلغ ٦٣٪، بينما نسبة السكان ، الذين تبلغ أعمارهم ٦٥ عاما فأكثر فتبلغ ٣٪ ٠٠٠ وذلك كما هو موضح بالجدول التالى رقم (٢) ٠

جدول رقم (٢)

النسبه المئويه لسكان مصر موزعون وفق الأعمار

فئات الأعمار	النسبة المئوية لسكان كل فئة الى جملة السكان
أقل من ٦ سنوات	١٩٪
من ٦ الى أقل من ١٢	١٥٪
من ١٢ الى أقل من ٦٥	٦٣٪
٦٥ فأكثر	٣ ٪
الجمله	١٠٠٪

(٢) قوة العمل Labour Force

بلغت قوة العمل فى مصر فى جملتها حوالى ١٣ر٦ مليون نسمة ، موزعين بين الحضر من ناحية ، حيث يصل عددهم هناك الى ٦ر٤ مليون نسمة (منهم ٥ر١ مليونا من الذكور ، و ١ر٣ مليونا من الاناث) ، والريف من ناحية أخرى ، حيث يصل عددهم هناك الى ٧ر٢ مليون نسمة (منهم ٦ر٤ مليون من الذكور ، و٨ر٠ مليونا من الاناث) ، وذلك كما هو موضح بالجدول التالى رقم (٣) ٠

جدول رقم (٣)

قوة العمل فى مصر

فى الحضر والريف ووفق نوع الجنسفى تعداد١٩٨٦

(بالمليون نسمـــة)

بيـــان	فى كل مصر	فى الحضر	فى الريـف
المجموع الكلى لقوة العمل	١٣ر٦	٦ر٤	٧ر٢
ذكور	١١ر٥	٥ر١	٦ر٤
اناث	٢ر١	١ر٣	٠ر٨

المصدر: Ibid

وفى الامكان ترجمة هذه الارقام المطلقة لقوة العمل الى نسب مئوية كما هو موضـــح بالجدول التالى رقم (٤).

وتجدر الاشارة الى أن انخفاض حجم قوة العمل فى جملتها فى مصر يرجع الى حقيقـــة انخفاض حجم قوة العمل من الاناث (أرقام مطلقة ونسبة مئوية) ، وذلك كما هو موضح بالجـدول بعاليه.

ومن ناحية أخرى ، فان انخفاض حجم قوة العمل من الاناث يرجع الى عدة عوامل منهـــا ارتفاع نسبة الأميه (وبخاصة فى الريف) ، والعادات والتقاليد بالنسبة لعمل المرأة وتعليمهـــا ، واقتصار عملها ــ ان عملت ــ فى مجالات بعينها (كالتدريس والتمريض) ... وان لم يتخلـــى بعضهن عن العمل بعد الزواج(١).

---

(١) توجد بيانات عن قوة العمل وفق الهيكل المهنى بجدول رقم (٨) ووفق قطاعات النشـــاط الاقتصادى بجدول رقم (٩) وعن حجم الوظائف برقم جدول (١٠).

جدول رقم (٤)

نسبة قوة العمل الى سكان مصر

موزعة بين الحضر والريف: ذكور وأناث

وفق تعداد عام ١٩٨٦

بيان	قوة العمل فى كل مصر (حضر وريف)		قوة العمل فى الحضر		قوة العمل فى الريف	
	بالارقام المطلقة (بالمليون)	نسبة مئوية	بالارقام المطلقة (بالمليون)	نسبة مئوية	بالارقام المطلقة (بالمليون)	نسبة مئوية
المجموع	١٣ر٦	٢٨ر٢٪ من جملة سكان الجمهورية (ذكور وأناث) وعددهم ٤٨ مليون نسمة	٦ر٤	٣٠ر٤٪ من جملة سكان الحضر (ذكور وأناث) وعددهم ٢١ر٢ مليون نسمة	٧ر٢	٢٦ر٥٪ من جملة سكان الريف ذكور وأناث وعددهم ٢٧ر٠ مليون نسمة
ذكور	١١ر٥	٤٦ر٧٪ من جملة السكان الذكور وعددهم ٢٤ر٧ مليون ذكر	٥ر١	٤٦ر٩٪ من جملة سكان الحضر ذكور وعددهم ١٠ر٩ مليون ذكور	٦ر٤	٤٦ر٥٪ من جملة سكان الريف ذكور وعددهم ١٣ر٨ مليون
أناث	٢ر١	٨ر٩٪ من جملة السكان الاناث وعددهم ٢٣ر٦ مليون أنثى.	١ر٣	١٢ر٩٪ من جملة سكان الحضر الاناث وعددهم ١٠ر٣ مليون أنثى.	٠ر٨	٥ر٨٪ من جملة سكان الريف اناث وعددهم ١٣ر٢ مليون أنثى.

المصدر :- البيانات من Ibid

العطـــــاله Unemployment

بلغ عدد العاطلين ، وفق أحصاء عام ١٩٨٦ فى مصر — أكثر قليلا من ٢ مليـــــــون نسمة ، منهم ١ر٢ مليون عاطل من الذكور ، وكذا ٨ر٠ مليون عاطلة من الاناث ٠

وعن توزيع العاطلين بين الحضر والريف نجد أن عددهم فى الحضر كان أكثر قليلا مـــن مليون نسمه ، بينما فى الريف كانوا أقل قليلا من المليون ، وذلك كما هو موضح بالجدول التالـى رقم (٥)٠

جدول رقم (٥)

العاطلون فى مصر

موزعون مابين الحضر والريف وفق نوع الجنس

وفق تعداد ١٩٨٦

بيان	فى كل مصـــر	فى الحضـــر	فى الريـــــف
المجموع الكلى للعاطلين	٢ر٠	١ر٠	١ر٠
العاطلون من الذكور	١ر٢	٥٦ر٠	٦ر٠
العاطلات من الاناث	٨ر٠	٤٦ر	٤ر٠

المصدر: Ibid.; P.6

ويمكننا ترجمة الارقام المطلقة للعاطلين الى نسبة مئوية ، كما هو موضح بالجدول التالى رقم (٦)٠

جدول رقم (٦)

نسبة العاطلين الى جملة قوة العمل
موزعة بين الحضر والريف وفق نوع الجنس
وفق تعداد ١٩٨٦

بيان	العاطلون فى كل مصر		العاطلون فى كل الحضر		العاطلون فى الريف	
	بالارقام المطلقة (بالمليون)	النسبة المئوية	بالارقام المطلقة (بالمليون)	النسبة المئوية	بالارقام المطلقة (بالمليون)	النسبة المئوية
المجموع	٢ر٠	١٥٪ من جملة قوة العمل ذكور وأناث وعددهم ١٣ر٦ مليونا	١ر٠	١٦٪ من جملة قوة العمل فى الحضر ذكور وأناث وعددهم ٦ر٤ مليون	٠ر٩٨٤	١٤٪ من جملة قوة العمل فى الريف ذكور وأناث وعددهم ٧ر٢ مليونا .
ذكور	١ر٠	١٠٪ من جملة قوة العمل الذكور وعددهم ١١ر٠ مليون ذكر	٠ر٥٦٢	١١٪ من جملة قوة العمل فى الحضر ذكور وعددهم ٥ر١ مليون ذكر	٠ر٥٩٦	٩٪ من قوة العمل في الريف ذكور وعددهم ٦ر٤ مليون ذكر
أناث	٠ر٨٥٠	٤٠٪ من جملة قوة العمل الاناث وعددهن ٢ر١ مليون انثى	٠ر٤٦٤	٣٥٪ من جملة قوة العمل فى الحضر اناث وعدهن ٣ر١ مليون انثى	٠ر٣٨٨	٥٠٪ من قوة العمل في الريف أناث وعددهن ٠ر٧٧٠ مليون انثى .

ومن الملاحظ أن العاطلين متواجدين فى غالبية المحافظات ، وان كان عدد محدود من المحافظات يضم نسبة عالية من جملة العاطلين بالمحافظات ، نظرا لزيادة عدد السكان ، المتواجدين بهذا العدد المحدود من المحافظات. والجدول التالى رقم (٧) يعرض البيانات المتعلقه بالعاطلين فى عشر محافظات ، كل على حدة. وهذه فيمجموعها تضم ١ر٤٩٨ مليون عاطل يمثلون ٧٥٪ من جملة عدد العاطلين فى مصر. أما بقية المحافظات فهى تضم معا نصف مليون عاطل (وبالتحديد ٥١٣ر٠ مليون) ، يمثلون ٢٥٪ من جملة العاطلين على مستوى الجمهورية.

ويتضح من نفس الجدول رقم (٧) أن العاطلين فى محافظتى القاهرة والجيزة (وتكون المحافظتان معا اقليم القاهرة الكبرى) وصل عددهم الى ٤٦٤ ألف عاطل ، بنسبة ٢٣٪ من جملة رقم العاطلين فى مصر. فاذا أضفنا الى ذلك رقم العاطلين بمحافظة الأسكندرية (ويبلغون ١٤٤ ألف عاطل) ، فان رقم العاطلين فى المحافظات الثلاث (القاهرة والجيزة والأسكندرية) يصل الى ٦٠٨ ألف عاطل ، أى بنسبة ٣٠٪ من جملة العاطلين فى مصر.

جدول رقم (٧)

العاطلون فى مصر

موزعون وفق المحافظات تنازليا

وفق تعداد عام ١٩٨٦

المحافظات	عدد العاطلين بكل محافظة (بالآلاف)	نسبة عدد العاطلين بكل محافظة الى جملة العاطلين
١- القاهرة	٣٢٤ ألفا	١٦ر١ ٪
٢- الدقهلية	١٧٤ "	٨ر٧ ٪
٣- اسكندرية	١٤٤ "	٧ر١ ٪
٤- الجيزة	١٤٠ "	٧ر٠ ٪
٥- البحيرة	١٣٦ "	٦ر٦ ٪
٦- الشرقية	١٣١ "	٦ر٥ ٪
٧- القليوبية	١٢٧ "	٦ر٣ ٪
٨- الغربية	١١٦ "	٥ر٨ ٪
٩- كفر الشيخ	١١٢ "	٥ر٦ ٪
١٠- سوهاج	٩٤ "	٤ر٧ ٪
المجموع بالمحافظات العشر	١ر٤٩٨ مليونا	٧٥ ٪
بقية المحافظات	٠ر٥١٣ "	٢٥ ٪
المجموع الكلى	٢ر٠١١ "	١٠٠ ٪

المصدر :- Ibid.; P. 10

اضواء على الارقام الاحصائية

عرضت بعض الدراسات التى تناولت مسألة " العمالة " أو " البطالة " فى مصر بعض الارقام الاحصائية والتغيرات لعدد من المتغيرات المرتبطة بها ٠ونعرض هنا لعدد من هذه التقديرات ٠

أولا : تقديرات وزارة التخطيط

أعلنت وزارة التخطيط(١) ، عند البدء بالخطة ١٩٨٣/٨٢ ـ ١٩٨٧/٨٦ ، عن تقديراتها لحجم المعروض من قوة العمل ، موضحة بأنه يزداد سنويا بحوالى ٤٠٠ ألف فرصة عمل ، وبأن كل فرصة عمل منها تحتاج الى تكلفة استثمارية ثابته تقدر بحوالى ١٥ ألف جنيه مصرى(٢) فى المتوسط ٠ ووفقا لتلك الارقام ، الوارد ذكرها حالا ، فان تشغيل تلك الايدى العاملة الجديدة كانت تتطلب كل عام بما يقدر بحوالى (٤٠٠ ألف فرد × ١٥ ألف جنيه =) ٦ مليار جنيه لمقابلة الاستثمارات الثابته فقط ٠

ولاشك أن حجم قوة العمل الجديدة فى بداية كل عام فى تزايد مستمر ، من عام لآخر ، وذلك تحت وطأة تزايد السكان على مر الزمن ، وما يتبع ذلك من تزايد عدد الخريجين أيضا من مختلف المراحل التعليمية وكذا المتسربين من التعليم ، وهذا يرفع من رقم الزيادة الجديدة من الايدى العاملة إلى مايقرب من نصف مليون الآن فى بداية التسعينات ٠ هذا فضلا عن أرتفاع مستويات الاسعار المحلية الى أكثر من الضعف منذ بداية الثمانينات الى وقتنا الحالى (بداية التسعينات) ، وكذا بالنسبة لاسعار الواردات من مختلف السلع (استهلاكية ووسيطة واستثمارية) ٠ ونشير هنا الى أن قيمة الدولار فى ذلك الوقت كانت ١ر٢٥ جنيها ،ووصلت الآن (بالاسعار الرسمية) الى ٢ر٧٠ جنيها ٠ ولاشك أن هذا يرفع من متوسط تكلفة الاستثمارات الثابته لفرصة العمل الى أكثر من ٢٥ ألف جنيه مصرى ٠ ومن هنا فأن جملة الاستثمارات الثابتة لفرص العمل الجديدة ابتداء من التسعينات تصبح (٥٠٠ ألف فرصة عمل × ٢٥ ألف جنيه قيمة التكلفة الثابتة للفرصة الواحدة =) ١٢ر٥ مليار جنيه سنويا ٠ وبالطبع يعتبر هذا بمثابة تحدى كبير أمام مختلف القطاعات : أى أمام القطاع العام والخاص والتعاونى ٠٠٠

---

(١) ورد ذلك بعرض لدراسات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، والمقدم لندوة " تنمية فرص العمل " والتى عقدتها الجمعية المصرية للاتصال من أجل التنمية ومؤسسة فردريك ايبرت ، فى ديسمبر ١٩٨٧ ، ص ص ١ و ٢٩ ٠

(٢) هذا الرقم يتمشى مع بعض الدراسات المقدمة للمؤتمر الاقتصادى القومى فى فبراير ١٩٨٢ ٠ أنظر نفس المرجع ص ١ ٠